# نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العـــدد ٢٥٧ مارس/آذار ٢٠١٠


## في هذا العدد


* تقرير مفوض الأمم المتحدة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. ص٢

* تقرير المفوضين الخاصين بالأمم المتحدة عن مراكز الاحتجاز السرية. ص ٢

* المشروع النهضوي العربي ص ٤

**العراق**

*استمرار غموض مصير الأسرى والمعتقلين ص٥

* الانتخابات التشريعية ص٦

**السودان**

الانتخابات الرئاسية والتشريعية: مقدمات تحكم النتائج ص٧

**الصومال**

فشل على كافة المحاور ص٨

**مصر**

مقترحات وزارة التضامن لتطوير قانون الجمعيات: خطوة للوراء ص٩

**مكافحة الفساد**

مبادرات ومواجهات ص١٣

**الشكاوى** ص١١

**أخبار المنظمات** ص١٤


## هوية القدس : نقص الإرادة السياسية .. وليس ضعف القدرات

في تصعيد خطير، لم يفاجئ إلا الذين يخادعون أنفسهم، سرَّعت الحكومة الإسرائيلية من إجراءات تهويد القدس، وتهديد بنيان المسجد الأقصى، وتكثيف الاستيطان، وضم الأعيان الثقافية الفلسطينية لما تدعيه من تراثها، جنباً إلى جنب مع استمرار اعتداءاتها على كافة حقوق الشعب الفلسطيني من اجتياحات عسكرية، وقتل واعتقالات وحصار وإرهاب تجاوز الأراضي المحتلة إلى اغتيال أحد قادة حماس في دولة عربية في ازدراء مؤسف لسيادة الدول العربية، وحرمة حلفائها الغربيين الذين استخدمت جوازات سفرهم في تنفيذ جريمتها.

وفي انحيازها الاستراتيجي الثابت لإسرائيل الذي لم يتجاوز معسول القول للجانب الفلسطيني، تراجعت إدارة الرئيس أوباما عن مطالبها بوقف الاستيطان وإجراء مفاوضات جدية، إلى الدعوة لإجراء مفاوضات غير مباشرة دون شرط وقف الاستيطان، بعد ثمانية عشر عاماً من المفاوضات المباشرة، وطرحت تصوراً يقوم على ثلاثة عشر مطلباً من إسرائيل جوهرها إعادة بناء الثقة التي وصفها الباحث الأمريكي مايكل فريدمان بأنها إجراء يهدف لدفن المطالب الدولية من إسرائيل، وحدودها عودة السلطة الفلسطينية إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها في سبتمبر ٢٠٠٠ في الضفة الغربية، ومداها عامين من بدئها، أي بعد أكثر من ثلاثة عشر عاماً من الموعد التي حددته منظومة أوسلو التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي استجابتها لهذه التحديات، واصلت البلدان العربية استغناءها عن الشرعية الدولية اكتفاءً "بالرعاية الأمريكية" للقضية الفلسطينية، فصوتت لصالح تأجيل مناقشة تقرير جولدستون الذي يفرض على إسرائيل محاسبة مقترفي جرائم حربها على غزة، وعندما اضطرت لمناقشته في الجمعية العامة واصلت التصويت لنفس الاتجاه، وسايرت مطلب السلطة الفلسطينية في تأجيل تقرير ريتشارد فولك مفوض الأمم المتحدة في مجلس حقوق الإنسان، ولم تبد أي محاولة لتحريك القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن جدار الضم العنصري، ووفرت مظلة عربية لإطلاق المفاوضات غير المباشرة، وفي الأخير اكتفت القمة العربية بتقرير دعم مالي لتدعيم صمود المقدسيين إن تحقق والاستماع إلى تقرير لجنة المبادرة العربية التي استحالت إلى مبادرة متحفية وأجلت اتخاذ موقف جدي من القضايا المطروحة بتشكيل لجنة بحث خماسية، وراهنت على عقد قمة استثنائية في نهاية العام لتضيف عاماً جديداً لسنوات النكبة الـ٦٢ الماضية، وبدا مقترح الأمين العام للجامعة العربية حول ضرورة بحث بدائل فشل المفاوضات صرخة في واد آخر.

يعكس ذلك الموقف نقص الإرادة السياسية، أكثر مما يعكس ضعف القدرات العربية، ويضعف المناصرة الدولية لحقوق الشعب الفلسطيني ويوجج الاستراتيجيات العدوانية الإسرائيلية، ولا يتوقى خطرها.


نشرة إخبارية/ تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعم من وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان
التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية

## تقرير المقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

**أصدر المقرر الخاص المعني بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقريراً في يناير/كانون ثان، وكان من المقرر أن تتم مناقشة التقرير في الجلسة الثالثة عشر لمجلس حقوق الإنسان الذي انعقد في الفترة من ١- ٢٦ مارس/آذار، ومن المؤسف أن مندوب السلطة الفلسطينية في المجلس قد طالب بتأجيل مناقشة التقرير فيما يعد تنازل غير مبرر ومجاني للاحتلال الإسرائيلي.**

يتناول تقرير المقرر الخاص الأوضاع المتعلقة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩، وأولى اهتماماً خاصا للنتائج الرئيسية التي انتهت إليها بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، ووجه نقداً شديداً للتقرير الذي اعتبره منحازاً وأحادي الجانب، مؤكداً بأن قواعد الأمم المتحدة بشأن تقصي الحقائق لم يتم الالتزام بها، فأكد على حق إسرائيل في استخدام القوة للدفاع عن نفسها، وقصرت اللجنة تحقيقاتها على عدم مشروعية استهداف المدنين والاستهداف المتعمد للمباني، وانتقد إصرار الولايات المتحدة على أن يكون مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة طرفاً في متابعة تنفيذ التقرير، حتى يمكن حماية "إسرائيل" ومساعدتها على الإفلات من العقاب.

وطرح التقرير تساؤلا حول مدى إمكانية التوفيق بين ما ارتكبته إسرائيل من دمار لحق بالأرواح والممتلكات والبنية التحتية على السواء وبين القيم والمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي خاصة في ضوء عدم التكافؤ في القوة العسكرية بين الطرفين.

وتناول التقرير كذلك إشكالية استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات وأثرها على أوضاع حقوق الإنسان، واستمرار أعمال بناء الجدار العازل وقمع المظاهرات المنددة به، واهتم بشكلٍ خاص باستمرار الحصار على قطاع غزة وأثره على جهود إعادة الإعمار، ورصد كذلك واقعة إحراق مسجد حسن خضر في قرية ياسوف جنوب نابلس في ١١ ديسمبر ٢٠٠٩/كانون أول، حيث تم حرق مكتبة المسجد وتدمير نسخ من القرآن الكريم ورأي المقرر الخاص أن الحادثة تمثل فعل عقابي ضد الفلسطينيين، وأنه يأتي في إطار ظاهرة واسعة ومستمرة من عنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين في ظل مناخ الإفلات من العقاب الذي توفره السلطات الإسرائيلية.

وخلص التقرير إلى عدة توصيات كان أبرزها دعوة مجلس حقوق الإنسان إلى تشكيل لجنة أو إعداد دراسة محايدة حول مطالب استخدام القوة العسكرية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة عندما تكون الدولة المدعية هي السلطة القائمة بالاحتلال، ودعوة مجلس حقوق الإنسان إلى تنفيذ توصيات تقرير جولدستون فيما يتعلق بضمان المساءلة عن جرائم الحرب، وحث الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان وحكوماتها لتنفيذ توصيات هذا التقرير في ما يتعلق بممارسة الولاية القضائية الدولية ضد أي شخص موجود على الأراضي الخاضعة لسيادتها وتوجد دلائل قوية على ارتكابه جرائم حرب، وضرورة التوصل إلى حلٍ عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وضرورة أن تكون عنصراً لا يتجزأ من مفاوضات السلام في المستقبل، والدعوة إلى حملة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، كوسيلة لتنفيذ حقوق الإنسان، بما في ذلك حق تقرير المصير.

## مراكز الاحتجاز السرية : دراسة مشتركة لمقرري الأمم المتحدة المختصين

أصدر المقررون الخواص المعنيون بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي، تقريرًا مشتركاً تتم مناقشة في الدورة "١٣" لمجلس حقوق الإنسان في مارس/آذار الجاري دراسة عن الممارسات العالمية ذات الصلة بالاعتقال السري في إطار "الحرب العالمية على الإرهاب".

خلص التقييم الذي انتهت إليه الدراسة إلى أن الاعتقال السري بمعزل عن الأطر القانونية والضمانات الواردة في الصكوك الدولية والاعتقال السري بالإحالة والتسليم

الاستثنائي جميعها ممارسات تتناقض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، حتى في حالات الدول التي في حالة طوارئ أو نزاعات مسلحة، ويترتب عليها جملة من الانتهاكات التي جرمها القانون الدولي لحقوق الإنسان مثل الاعتقال التعسفي والاحتجاز دون إتاحة الفرصة للمعتقلين للجوء إلى الإجراءات القانونية، كما يتناقض الاعتقال السري مع مبدأ "افتراض البراءة"، والتعذيب والاختفاء القسري، وقد يصل إلى جريمة ضد الإنسانية عند ممارسته بشكلٍ منهجي، كما يقيد العديد من الحريات العامة مثل حرية الرأي والتعبير.

وانتقدت الدراسة غموض التعريفات الموضوعة لحالات الطوارئ والحروب الدولية ومكافحة الإرهاب وهو ما يشكل "بيئة مواتية" للاعتقال السري، والغياب شبه الكامل لآليات الرقابة الذي يعطل فاعلية الضمانات الواردة في القانون الجنائي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحويل بعض الدول التي تسري بها قوانين الطوارئ الاستثنائية المؤقتة إلى قواعد ثابتة.

ورصدت الدراسة اعتماد الاعتقالات السرية على النظم العابرة للحدود وتوظيف علاقات التعاون الدولي في هذا الشأن وهو ما يتيح الفرصة لقوات أمنية وأجهزة استخبارات أجنبية للعمل بحرية على أراضي الدولة دون رقابة أو مساءلة، وتسهل ممارسات مثل "استضافة" والتستر على عمليات الخطف والإعادة القسرية، أو توفير الاحتجاز بالوكالة أو اعتقال أو محاكمة شخص أمام المحاكم لا تتفق مع المعايير الدولية.

وأوصت الدراسة بضرورة مصادقة الدول على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية والبروتوكول الاختياري الملحق بها، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

كماأوصت بحظر الاعتقال السري وجميع أشكال الاحتجاز غير الرسمي، وضرورة الحفاظ على سجلات المعتقلين ومعلومات عن عددهم وجنسياتهم والأساس القانوني، والاحترام الكامل لضمانات الأشخاص المحرومين من حريتهم، وعدم تقييد هذه الضمانات في إطار مكافحة الإرهاب أو قانون الطوارئ، كما أوصت بأن تكون أعمال أجهزة الاستخبارات يحكمها القانون الذي يجب أن يتوافق مع المعايير الدولية لضمان المساءلة، وضرورة توفير آليات رقابية على عملها.

وأوصت الدارسة بالإشراف القضائي على عمليات النقل أو تسهيل التحويلات من دولة إلى أخرى بالاتساق مع المعايير الدولية، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية للأشخاص إلى دول يتعرضون فيها لخطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة.

كما أوصت بضرورة التحقيق العلني والفوري مع أية مؤسسات يزعم تورطها في اعتقالات سرية، ويجب التحقيق الفوري في ادعاءات الاعتقال السري والتسليم الاستثنائي"، ويجب مساءلة كل من تثبت مشاركتهم في مثل هذه الممارسات، والعمل على جبر وتعويض ضحايا الاعتقال السري عن طريق وسائل مناسبة.

## إعلان الدوحة التأسيسي للمبادرة العربية لمنع الإتجار بالبشر

نظمت المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر يومي ٢٢ و٢٣ مارس/ آذار في الدوحة "منتدى الدوحة التأسيسي" لإعلان "**المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإتجار بالبشر**" بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات.

تأسست المبادرة على رؤية دولة "قطر ٢٠٣٠" والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، واستهدفت تمكين الكوادر الوطنية العربية العاملة في مجال مكافحة الظاهرة وتأهيلها وبناء وتنمية قدراتها العلمية والمهنية والميدانية، وتعميق وعي القيادات والرأي العام، وتعزيز التنسيق والتعاون المشترك الرسمي وغير الحكومي، الوطني والإقليمي.

وصدر عن المنتدى **إعلان الدوحة** التأسيسي الذي تبنى طائفة واسعة من التوصيات على محاور عدة، شملت دعوة الدول العربية إلى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها، واتفاقية مكافحة الفساد، وتعزيز التعاون الدولي ودعم قدرات الدول، وإنشاء مكاتب وطنية متخصصة وقواعد بيانات، والنظر في إنشاء مكتب عربي متخصص، وإلغاء القيود على حق الأشخاص في التنقل عند تنفيذ تدابير المكافحة، والإسراع في مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، واستكمال إصدار قوانين لمكافحة الإتجار بالبشر في الدول التي لم تصدره.

وطالب المشاركون بتفعيل آليات

تشريعات استقدام العمالة بما يضمن حقوقها ومتابعة تنفيذ اللوائح المنظمة لعمل مكاتب استقدام العمالة، ومعالجة أسباب استغلالها وفضح الشركات المخالفة.

كما دعا لتنظيم استخدام تقنيات المعلومات ليسهم في تطوير قدرات العاملين ونشر الوعي، ومكافحة الإجرام الإلكتروني ومنع إساءة الاستخدام.

وأوصى المشاركون بضرورة النظر في إنشاء صندوق وطني لدعم الضحايا الإتجار بالبشر، وإنشاء وحدات حكومية لإرشاد الضحايا إلى إجراءات الشكاوى ومقاضاة الجناة، وتقديم المساعدة القضائية، واتخاذ التدابير لمنع استغلال الحروب والكوارث في الإتجار بالبشر.

كما أوصى بضرورة عدم كشف أسماء الضحايا، ومراعاة سرية التحقيقات وحماية الشهود، و"إعفاء الضحايا من المسؤولية الجنائية فيما يتعلق بتجارة الجنس والعمل دون ترخيص والإقامة غير المشروعة".

وطالب المشاركون بوضع خطة متكاملة لإعادة تأهيل الكوادر البشرية، عبر برامج التدريب والدراسات والفعاليات وبالاستفادة من الخبرات الدولية، وتوفير الدعم المالي الكافي لتمويل المشاريع المتعلقة بـ"الوقاية والحماية والرعاية".

وطالب الإعلان بوضع إستراتيجية إعلامية تقوم على معايير أخلاقية وتحفظ التوازن بين حرية الإعلام ومقتضيات حماية المجتمع، مع تكثيف برامج التوعية.

وطالب المشاركون بضرورة تنمية الوعي بالظاهرة من خلال التعليم والتربية، مع ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتعميق ثقافة المجتمع.

## المشروع النهضوي العربي

بعد دراسات مثابرة على مدار العقدين الماضيين لإعداد مشروع متكامل للنهوض العربي، تخللها العديد من الأنشطة والحوارات والفاعليات ومشاريع بحثية وكتب ومؤلفات، بالتعاون بين عدد من الجمعيات العلمية العربية المتخصصة أصدر مركز دراسات الوحدة العربية وثيقة "المشروع النهضوي العربي" في حفل أقيم لهذه الغاية في بيروت يوم ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٠.

تنطلق الوثيقة من المطالب الست التي دار حولها النضال العربي منذ عصر النهضة في القرنين الماضيين وهي: الوحدة العربية في مواجهة التجزئة بكل صورها القطرية والطائفية والقبلية، والديمقراطية في مواجهة الاستبداد بكل صوره ومستوياته، والتنمية المستقلة في مواجهة التخلف أو النمو المشوه والتابع، والعدالة الاجتماعية في مواجهة الظلم والاستغلال بكل صوره ومستوياته، والاستقلال الوطني في مواجهة الهيمنة الأجنبية الإقليمية والدولية، والتجدد الحضاري في مواجهة التجمد التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

وينبه المشروع إلى أهمية أن تؤخذ مقومات هذا المشروع النهضوي العربي ككل، ومن دون مقايضات زائفة بين بعض عناصره على حساب البعض الآخر، بوصفة هدفاً واحداً لا يقبل التجزئة وإن كان يقبل التمرحل الموضوعي في التطبيق. كما ينبه مركز دراسات الوحدة العربية إلى أن الأخذ بمقومات المشروع لا تحول دون معرفة بعض المآزق والصعوبات التي تقف في طريق الأخذ به، فكيف يمكن الوصول إلى السلطة ديمقراطياً، والسلطة القائمة تمتلك من أدوات البطش والردع التقني ما يفوق حدود القدرة، وكيف يمكن التوفيق بين الوحدة وهي تتطلب الإجماع الشعبي والائتلاف السياسي والاجتماعي، وبالتالي تأصيل الصراع الاجتماعي ولجمه، وبين تحقيق العدالة الاجتماعية وما تتطلبه من إعطاء الأولوية للتركيز على الصراع الاجتماعي، وبالتالي تأجيل أو صعوبة المضي في طريق الوحدة. لكن يعبر المركز عن ثقته من أن الفكر العربي قادر على أن يواجه هذه التحديات وأن يجد المخارج المناسبة لها دون تفريط أو مضايقة بأي من مقومات هذا المشروع الحضاري القومي العربي.

تقع الوثيقة في ١١٥ صفحة من القطع المتوسط، وتنقسم إلى ثمانية فصول جاء أولها "في ضرورة النهضة"، وتناول الفصل الثاني "التجدد الحضاري"، وتناول الفصل الثالث قضية الوحدة، وتعرض الفصل الرابع لقضية الديمقراطية وتناول الفصلان الخامس والسادس التنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، وتعرَّض الفصل السابع إلى قضية الاستقلال الوطني والقومي فيما انشغل الفصل الثامن والأخير بآليات تحقيق المشروع.

وتتوافر وثيقة المشروع على موقع مركز دراسات الوحدة العربية على شبكة الإنترنت. www.caus.org.lb

وتبحث المنظمة سبل إدماج عناصر المشروع في جهودها البحثية وحواراتها وإصداراتها. خاصة أن عناصر المشروع تقع برمتها في صلب اختصاصها.

## العراق
## استمرار غموض مصير الأسرى والمعتقلين

كان من المفترض أن يكون العام ٢٠٠٩ عاما حاسماً بالنسبة لقضية المعتقلين والأسرى العراقيين، إلا أن العام انتهى وحلت الذكرى السابعة للغزو الأمريكي للعراق، ولا تزال القضية تمثل كارثة، فعلى الرغم من الانخفاض في عدد المعتقلين، إلا أن السجون العراقية لا تزال مكدسة بآلاف المعتقلين الذي يعانون من أوضاع بالغة السوء، حيث يوجد حالياً ٤٣٦٠٠ معتقل في العراق، وفقاً لإحصاءات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، من بينهم ١٠٨٦٦ معتقل لدى قوات الاحتلال الأمريكية، و ٢٨٩٧١ معتقل لدى السلطات العراقية من بينهم ١٢٨٣ حدثاً، بينما يوجد في سجون إقليم كردستان ٢٨٦٣ آخرين.

ترتب على توقيع الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، إلغاء "صلاحيات" قوات الاحتلال الأمريكية في اعتقال المشتبه بهم، وبموجب الاتفاقية تستمر قوات الاحتلال الأمريكية في احتجاز ٥٠٠٠ معتقل "أمني"، وتقوم بتسليم الحكومة العراقية ١٥٠٠ ملف من ملفات المحتجزين في اليوم الأول من كل شهر، بحيث تقرر الحكومة العراقية خلال ثلاثين يوماً إما الإفراج عن المحتجزين أو نقلهم إلى السجون العراقية، وحتى يونيو/حزيران ٢٠٠٩ تم عرض ٩٢٥٠ ملفاً على لجنة مشتركة تتكون من ممثلين عن وزارات العدل والداخلية ولجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس النواب وقوات الاحتلال الأمريكية، وأعلنت وزارة حقوق الإنسان نقل ٨٤١ من المحتجزين إلى السلطات العراقية وبلغ عدد المفرج عنهم حتى يونيو/حزيران ٥٠٠٠ معتقل.

أغلقت قوات الاحتلال الأمريكية مركز الاحتجاز في معسكر بوكا في سبتمبر/أيلول، وتم نقل المحتجزين إلى سجن التاجي في بغداد حيث تشرف عليه قوات الاحتلال وإلى مركز الاحتجاز في معسكر كروبر، ومن المنتظر وفقاً للاتفاق الأمني أن تسلم قوات الاحتلال الأمريكية كافة المعتقلات والمعتقلين لديها إلى السلطات العراقية بنهاية العام الجاري.

صاحب انتقال السلطة إلى الحكومة العراقية حملات اعتقال واسعة النطاق، تمت على خلفيات طائفية، وتم الكشف عن بعض السجون السرية التي جرى استخدامها لأغراض تصفية حسابات قديمة، فلم يمر عام على اكتشاف الجرائم الأمريكية في أبو غريب حتى صدمت منظمات المجتمع المدني العربية والدولية بالجرائم التي ارتكبت في سجن الجادرية حيث تم العثور على ١٦٨ معتقلا محتجزين بصورة غير قانونية، ويعانون من سوء المعاملة، وفي عام ٢٠٠٧ تم الكشف عن سجن يسمى "الموقع ٤" وعُثِر بداخله على ١٤٣١ معتقلا تبدو على أجسادهم آثار تعذيب منهجي ودلالات عن سوء المعاملة الجسدية والنفسية، وقد أدت الادعاءات المتواترة عن الانتهاكات التي تجري في هذا السجن إلى تشكيل ٣ لجان منفصلة للتحقيق في هذه المزاعم واستمر عملها لمدة عامين ونصف، وخلصت إلى أن ٥٧ من موظفي وزارة الداخلية وبينهم ضباط رفيعو المستوى متورطون في انتهاكات بحق السجناء، وصدرت أوامر اعتقال ضدهم ولكنها لم تنفذ حتى الآن.

وفي كردستان العراق أدى العمل بقانون مكافحة الإرهاب والذي تم تمديده حتى منتصف ٢٠١٠، إلى اعتقالات واسعة النطاق حيث يعاني المحتجزون من نقص المساعدة القانونية والاحتجاز لفترات طويلة دون إجراء التحقيقات وبطء إجراءات المحاكمة.

وعلى صعيد أوضاع السجون والمعتقلات العراقية تشير التقارير المتعددة التي أصدرتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إلى سوء أوضاع مراكز الاحتجاز والسجون نتيجة للتكدس الحاد بعدد يفوق طاقتها الاستيعابية من جراء العمليات الأمنية المتعددة التي تم تنفيذها على مدار سنوات فضلاً عن نقص الرعاية الصحية وغياب نظام فعال لإدارة السجون والتأخير في حسم قضايا المعتقلين وتقديمهم للمحاكمة، فضلاً عن ممارسة التعذيب بشكلٍ منهجي خاصة في مرافق الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية مثل الجادرية، وتشير الإفادات التي قدمها معتقلون سابقون لبعثة الأمم المتحدة إلى أن المحتجزين يتم تعليقهم من أطرافهم ويتعرضون للصعق بالكهرباء والكي وصب المواد الحارقة على أجسادهم واستخدام المثقاب الكهربائي، والإجبار على الجلوس على أغراض حادة والاعتداء الجنسي، فضلاً عن الضرب المبرح بالخراطيم والكابلات والآلات الحادة.

## الانتخابات النيابية في العراق

بعد الجدل العنيف الذي شهدته الساحة العراقية في إقرار قانون الانتخابات وتعديلاته، استمرت الضغوط السياسية والأمنية للتأثير على الانتخابات؛ إذ أعلنت مفوضية المساءلة والعدالة في ٧ يناير/كانون ثان استبعاد ١٥ كياناً سياسياً من المشاركة في الانتخابات، كما استبعدت مئات المرشحين، وتقدم عدد من المرشحين بطعون أمام محكمة النقض بينما قررت كيانات أخرى ترشيح مرشحين آخرين ليحلوا محل المستبعدين، وقبل مجلس المفوضين التابع للمفوضية العليا استبعاد المرشحين المدرجة أسماؤهم، وصدق مبدئياً على قوائم المرشحين في ٣ فبراير/شباط فيما تضاربت قرارات محكمة النقض، ورافق هذه التطورات تدهور ملحوظ في الموقف الأمني.

في هذا السياق المضطرب سياسياً وأمنياً أجريت الانتخابات النيابية، وتنافس فيها ٦٢٩٢ مرشحاً ينتمون إلى ٨٦ كياناً وائتلافاً سياسياً أبرزها قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، والقائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء السابق "إياد علاوي"، وقائمة الائتلاف الوطني بزعامة عمار الحكيم، والتحالف الكردستاني بزعامة "جلال طالباني" و"مسعود البرزاني".

بدأ الاقتراع يوم ٥ مارس/آذار ٢٠١٠ للعسكريين وأفراد الشرطة المسجلين والعراقيين المغتربين في عدة دول تم تحديدها، وأجريت الانتخابات يوم ٧مارس /آذار ٢٠١٠، وخضعت الانتخابات لرقابة محلية ودولية واسعة النطاق.

استغرقت إجراءات فرز الأصوات نحو ثلاثة أسابيع أعلنت خلالها المفوضية المستقلة للانتخابات النتائج الجزئية تباعاً، وضاعفت هذه النتائج من الاحتقان السياسي وتخللتها تصريحات لرئيس الوزراء المنتهية ولايته تراوحت بين قبول نتائج الانتخابات والمطالبة بإعادة فرز الأصوات يدوياً، والتحذير من عودة العنف إذا لم يعاد فرز الأصوات، وهو ما فسرته القائمة العراقية بأنها تهديدات.

أعلنت مفوضية الانتخابات النتائج الرسمية في مساء ٢٦ مارس/آذار وأظهرت هذه النتائج فوز القائمة العراقية بزعامة "إياد علاوي" بعدد ٩١ مقعداً بزيادة مقعدين عن ائتلاف المالكي، وحل الائتلاف الوطني الذي يتزعمه عمار الحكيم في الموقع الثالث بسبعين مقعداً. وفي محافظات كردستان تبوأ التحالف الكردستاني المركز الأول وحاز ٤٣ مقعداً، فيما حصلت قائمة التغيير على ثمانية مقاعد، والاتحاد الكردستاني على أربعة مقاعد والجماعة الإسلامية الكردستانية على مقعدين. وفي مقاعد الأقليات ذهبت ثلاثة من حصة المسيحيين الخمسة إلي قائمة الرافدين، ونال المقعدين الباقيين المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري، ونال المقعد المخصص لليزيديين الحركة اليزيدية من أجل الإصلاح، كما نال المقعد المخصص للشبك المهندس "محمد جمشيد الشبكي"، ونال مقعد الصابئة "خالد أمين الروحي".

امتدحت مفوضية الانتخابات عمليات الفرز والتدقيق والمراجعة، واعتبر ممثل الأمم المتحدة أن هذه الانتخابات إنجاز تاريخي للعراقيين، وأكدت الولايات المتحدة استناداً إلى المراقبين الدوليين، عدم وجود أدلة على التزوير، واعتبر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية الانتخابات محطة ديمقراطية مهمة للشعب العراقي، لكن أعلن المالكي رفضه لهذه النتائج التي وصفها بأنها غير نهائية مؤكداً أن ائتلافه لن يقبل بها. وذكر أنه سيطعن في النتائج، بينما أكد رئيس مفوضية الانتخابات الاستحالة العملية لإعادة الفرز اليدوي.

من ناحية أخرى أعلن "إياد علاوي" أنه سيبدأ العمل مع الأطراف المختلفة لتشكيل الحكومة المقبلة، بينما أفتت المحكمة الاتحادية العليا، بأن التكليف سيكون للكتلة الأكثر عدداً في البرلمان الجديد، وفسر "الكتلة الأكثر عدداً" بمعنى الكتلة التي تتكون بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة حازت على العدد الأكبر من المقاعد، أو تلك التي تتجمع من قائمتين أو أكثر من القوائم الانتخابية. مما يضع واقع تشكيل الحكومة العراقية الجديدة أمام تساؤلات مبهمة.

وبعيداً عن التحليلات المطروحة على أثر نتائج الانتخابات في تخطي الطائفية أو مشاركة "السنة"، وطرح أفق جديد للحياة السياسية في العراق، يبقى أفق الحياة السياسية في العراق مرهوناً بمحددات أكثر تأثيراً من نتائج الانتخابات، بدءاً من الوجود العسكري الأمريكي والاتفاق الأمني وحصاد سنوات الاحتلال من الاستغلال والتدخلات الإقليمية وطبيعة

العملية السياسية برمتها، والتي تجعل من هذه الانتخابات في نهاية الأمر على نحو ما عبرت دراسة مهمة أن العراقيين يصوتون لكنهم لا يقررون، ويظل تطلعنا لتوافق وطني يتخطى الطائفية وينبذ التهميش والإقصاء، ويلفظ الاحتلال ويحافظ على ثروة البلاد ووحدتها الوطنية هو المناط الأول والأخير لاستعادة العراق عافيته ومكانته العربية والدولية.

## السودان
## الانتخابات الرئاسية والتشريعية
## .. مقدمات تحكم النتائج

تشكل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في السودان المزمعة في أبريل/نيسان الحدث الأهم في تفعيل خطوات اتفاق سلام الجنوب باتجاه تحقيق السلم الأهلي في البلاد التي عانت النزاعات الأهلية المتعددة طوال العقود الثلاثة الأخيرة وبلغ ضحاياها أرقاماً مليونية، وعلى الرغم من الآمال التي رافقت مؤخراً عقد اتفاقي الدوحة الإطاريين ضمن جهود تسوية النزاع في إقليم دارفور غربي البلاد، وكذا اتفاق جديد لتعزيز السلم في شرقي البلاد، إلا أن الأزمة التي رافقت الإعداد لإجراء الانتخابات خلال العامين الأخيرين قد فاقمت من المخاوف على مستقبل البلاد وأوضاع حقوق الإنسان فيها.

فالانتخابات التي كان مقرراً إجراؤها في ٩ يوليو/تموز ٢٠٠٩، تقرر تأجيلها إلى شهر ابريل/نيسان ٢٠١٠ على صلة بالخلافات الواسعة بين شريكي الحكم في البلاد (حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان) والتي رافقت بداية التحضيرات لها، سواء على مستوى إجراء التعداد السكاني الذي مهد لعملية تسجيل الناخبين المتوقع مشاركتهم في التصويت في هذه الانتخابات، وبينهم الناخبون الجنوبيون الذين سيصوتون لصالح وحدة أو انفصال الجنوب المقرر في يناير/كانون ثان ٢٠١١ المقبل، وهو ما قاد لخلافات إضافية حول ما شاب عمليات تسجيل الناخبين وتحديد وتقسيم الدوائر الانتخابية التي سيحق لهم التصويت فيها، وبطبيعة الحال دخلت المعارضة السياسية في البلاد على خط الخلافات في مواجهة حزب المؤتمر الحاكم، سواء منفردة، أو بالتحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في سياق ما يُعرَف بتحالف أحزاب جوبا.

ولم يمثل ذلك الجانب الوحيد في فشل حزب المؤتمر الوطني الحاكم لتفعيل بنود اتفاق سلام الجنوب والآمال التي تعلقت به ليكون بمثابة قاطرة للسلام والاستقرار في البلاد، حيث استغل الحزب الحاكم أغلبيته الميكانيكية (٥٢ %) في البرلمان الانتقالي للحيلولة دون المراجعة المناسبة لتصويب إجراءات التعداد السكاني وتسجيل الناخبين وتحديد الدوائر، أو لمراقبة أعمال مفوضية الانتخابات للاستعداد لهذه الجولة الانتخابية الأساسية.

بل واستغل الحزب الحاكم هذه الأغلبية أيضاً في الحيلولة دون تمرير التشريعات المقررة في اتفاق سلام الجنوب على نحو يلبي بنود الاتفاق أو الاستجابة لمواد الدستور الانتقالي والمعايير الدولية المرعية في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون.

فالانتخابات المقررة لن تقتصر نتائجها على تحديد هوية رئيس البلاد وتشكيل البرلمان الوطني الدائم وتفعيل المواطنين في المشاركة في الشئون العامة وصياغة مستقبل بلدهم فقط، بقدر ما ستكون عاملاً رئيسياً في تحديد مستقبل البلاد وهوية أقاليمها الجغرافية واستقرارها، وهي نتائج محكومة بمقدمات العملية الانتخابية.

فقد أسهمت هذه المقدمات في تراجع الحركة الشعبية لتحرير السودان عن الالتزام بالعمل من أجل وحدة البلاد في الاستفتاء على مصير الجنوب، فأحجم زعيمها عن التنافس على رئاسة البلاد، وكرر في محافل مختلفة الدعوة لصالح انفصال الجنوب. فيما جددت المعارضة السياسية مطالبها بتأجيل الانتخابات لحين إجراء إصلاحات حقيقية تضمن نزاهة الأسس التي تجري عليها العملية الانتخابية برمتها أو نزاهة التصويت.

بينما يواصل حزب المؤتمر الوطني الحاكم تمسكه بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، وتارة يهدد بطرد المراقبين الذين قد يساندون مطلب التأجيل، وتارة أخرى يهدد برفض إجراء الاستفتاء على مصير الجنوب إذا ما تضامن الشريك الجنوبي مع مطلب المعارضة بالتأجيل، غير مكترث لا بشرعيتها ولا باحتمالات مقاطعتها، أو بالمواقف التي قد تترتب عليها وتحدد مسبقاً مصير البلاد ووحدتها واستقرارها، ولا يبدو أن الحزب يكترث سوى بالملاحقة القضائية الدولية لقيادات الحكم.

## الصومال
## الفشل على كافة المحاور

رغم العديد من الخطوات المتخذة لمكافحة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية منذ خريف العام ٢٠٠٨، غير أن أزمة القرصنة الصومالية ازدادت شراسة بمضي الوقت على نحو بات يهدد حركة التجارة العالمية ويضر بالممرات الملاحية وبينها قناة السويس المصرية.

فرغم الإفراج عن سفينة الصيد التايوانية "وين فار" وطاقمها بسداد فدية، ونجاح قوة دانماركية في تحرير سفينة شحن بعد اختطافها بساعات، ونجاح البحرية الفرنسية في اعتقال ١١ قرصاناً وتحرير سفينة شحن فرنسية وسفينة صيد إسبانية، واعتقال وإدانة ١١ آخرين في محكمة تابعة لإقليم "جمهورية أرض الصومال" لهجومهم الخاطئ على سفينة حربية تابعة لحلف الأطلنطي ظناً بأنها سفينة تجارية، إلا أن عمليات الاختطاف قد زادت كما ونوعاً خلال مارس/آذار، حيث تمكن القراصنة الصوماليون من اختطاف سفن عملاقة، بينها ناقلة النفط السعودية "النسر" خلال مرورها في خليج عدن، وناقلة النفط النرويجية "يو بي تي أوشن" التي تنقل نفطاً إماراتياً من أمام سواحل مدغشقر، والسفينة التركية "لو فريجيا" التي تنقل أسمدة إسرائيلية إلى تايلاند في قلب المحيط الهندي، ويواصلون احتجاز ١٠ سفن أخرى وأطقمها.

وعلى صعيد آخر، شهد شهرا فبراير/شباط ومارس/آذار تصعيداً جديداً في القتال الأهلي في البلاد، تمركز في العاصمة مقديشيو ومحيطها بين الحكومة الانتقالية المدعومة بالقوة الأفريقية التي تضاعف عددها وبين حركة شباب المجاهدين التي تحتل معظم أحياء مقديشيو ومحيطها ومناطق الجنوب، وقد أدى القتال في مطلع فبراير/شباط إلى مقتل ٨ من المدنيين وجرح ٢٠ آخرين نتيجة استخدام قذائف الهاون والمدفعية، كما نزح قرابة ١٠ آلاف من سكان المدينة إلى خارجها.

بينما اشتدت الاشتباكات على نحو محموم في النصف الأول من مارس/آذار لتودي بحياة ١٢٠ مدنياً وجرح قرابة أربعمائة، فضلاً عن نزوح قرابة ٣٥ ألف من السكان، فيما وقع ثلاثة آلاف مدني قيد حصار مستمر لأكثر من أسبوع بين القوات المتحاربة ومن دون توفير ممر آمن لخروجهم، وسط دعوات لرئيس بلدية المدينة للسكان بالفرار من أحياء المدينة.

وبينما وقعت الحكومة الانتقالية اتفاقاً لتقاسم السلطة مع حركة "أهل السنة والجماعة" الصوفية المناهضة لحركة الشباب، اتجهت حركة الشباب للتحالف مع حركة "كامبوني" بزعامة الكيني "حسن تركي" المنشقة عن الجماعة الإسلامية الصومالية المسلحة، وكلتا الحركتين متهمتين من قبل الإدارة الأمريكية بدعم العمليات الإرهابية، بغرض الحد من تراجع نفوذ الحركة بعد انقسام تحالفها مع الحزب الإسلامي تنافساً على ميناء كيسمايو، وتبادل الاغتيالات بينهما.

وعلى صعيد الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، أعلنت الحكومة الانتقالية نبأ مقتل قيادي صومالي بتنظيم القاعدة لم تسمه، لكن وسائل الإعلام قالت إنه "عمار إبراهيم" الذي خلف "صالح نبهان" الذي اغتالته الإدارة الأمريكية في غارة جوية في سبتمبر/أيلول الماضي. وتلا ذلك دعوات أطلقها السعودي "سعيد الشهري" من اليمن للمجاهدين في الصومال للسيطرة على مضيق باب المندب.

واستمر التراجع الحاد في تلبية الاحتياجات الإنسانية، بازدياد أعداد الصوماليين الذين يعوزون الإغاثة ونقص المعونات، وقد ضاعف من أزمة النازحين تصعيد حركة شباب المجاهدين لضغوطها على الوكالات الأممية متهمة برنامج الغذاء العالمي بالتلاعب بالإمدادات لأغراض سياسية، وفرضها حظر على نشاطات البرنامج في جنوب ووسط البلاد.

وقد أخذت الأزمة منحنى أكثر خطورة بعد نشر محتويات تقرير "مجموعة المراقبة التابعة للأمم المتحدة في الصومال" والتي اتهمت الوكالات الأممية وعلى رأسها برنامج الغذاء العالمي بالتلاعب بالمساعدات، مشيرة إلى أن نصفها يذهب لمقاولين فاسدين معدودين وجماعات مسلحة معينة يبيعونها في السوق السوداء، ويمارسون احتكارات، بخسائر تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار سنويا في معاملات البرنامج وحده، وأوحى بأن موظفي الأمم المتحدة يتقاضون رشى.

والفشل هو العنوان الذي يطبع مسيرة الصومال منذ ١٩ عاماً، والفشل أيضاً هو ما رافق عمليتي الأمم المتحدة "الإنسانيتين" في الصومال (١٩٩٣، ١٩٩٥)، كما رافق الجهود العربية والأفريقية لانتشال عضو في الجامعة العربية وفي الاتحاد الأفريقي، وكذا في الأمم المتحدة التي يعتقد أمينها العام أنه "ليس في الصومال سلام يُحفظ".

## مصر
## مقترحات وزارة التضامن لتطوير قانون الجمعيات: خطوة إلى الوراء

فيما استمر التراشق بين اللجنة المشكّلة من الاتحاد العام للجمعيات برئاسة د.عبد العزيز حجازي"، لبلورة مقترحات لتطوير القانون وبين الجمعيات الأهلية حول أبعاد هذا التعديل، فقد أوردت المصادر مشروع تعديل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة المقدَّم من وزارة التضامن الاجتماعي.

تضمن المشروع تعديل ١٨ مادة من القانون (٤، ٥، ٩، ١١، ١٣، و١٤، ٢٠، و٢٢، و٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٥٦، ٦٠، ٦٢، و٦٥، ٦٦، ٧٦) وتفرض هذه التعديلات إجمالا على الجمعيات والاتحادات القائمة توفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال عام حتى لو كانت تتخذ شكلاً قانونياً غير شكل الجمعيات والمؤسسات، وأن تتقدم بطلب قيدها وفقاً لأحكام القانون وإلا اعتبرت منحلة بحكم القانون، وتحظر التعديلات على أي جهة تسجيل هذا الكيانات وحل المسجل منها. وإحالة تحديد رسوم القيد (التي كانت مقررة بما لا يزيد على مائة جنيه) إلى اللائحة التنفيذية، وبالمثل رسوم الاطلاع على ملخص قيد النظام الأساسي للجمعية، وتفرض على الجمعيات التي تتقدم للتأسيس لأول مرة الالتزام بثلاثة ميادين عمل، وإضافة مادة جديدة تعتبر تغيب عضو مجلس الإدارة عن نصف عدد الجلسات، أو تأخر سداد اشتراكاته مستقيلاً من المجلس لمدة دورة كاملة، وتعزز سلطة وزير التضامن الاجتماعي في إزالة المخالفات التي قد ترتكبها الجمعيات وأسبابها أو عزل مجلس الإدارة أو بوقف نشاط الجمعية بحالتين إضافيتين هما: إذا امتنعت عن قيام الإدارة بمراجعتها، أو إذا انتقلت بأنشطتها إلى مقر جديد دون إخطار الإدارة. ولا يجوز لمجلس الإدارة المتسبب في وجود المخالفات الجسيمة إعادة الترشح لدورتين متتاليتين.

وتفرض التعديلات على المؤسسات الأهلية التقدم بطلب انضمام لعضوية الاتحاد النوعي لدى قيدها. ومد سريان قانون العقوبات أو أي قانون آخر على كل من ارتكب المخالفات التالية بعد أخذ موافقة الاتحاد العام في ١١ حالة وهي:

- إنشاء جمعية يكون نشاطها سرياً، أو إذا باشرت نشاطاً من الأنشطة المنصوص عليها في البنود ١، ٢، ٣ من المادة (١١) من القانون، أو إذا أنشأت كياناً تحت أي مسمى يقوم بنشاط من أنشطة الجمعيات دون أن ينبع من أحكام القانون، أو رغم صدور حكم أو قرار يوقف نشاطها أو يحلها، أو تلقي رئيس الجمعية أو أعضائها أموالا من الخارج، أو قامت بجمع تبرعات دون موافقة الإدارة، أو أنفقت أموالا في أغراض شخصية أو تصرفت في مال لجمعية صدر قرار بحلها أو تصفيتها، أو باشرت نشاطاً من الأنشطة قبل إتمام قيدها، وكل مسئول ساهم بفعل في انضمام جمعيته إلى هيئة أو منظمة مقرها خارج مصر دون إخطار الإدارة أو رغم اعتراضها، وكل مسئول ساهم بفعل في إدماج الجمعية في أخرى دون موافقة الإدارة وكل مصف قام بتوزيع أموال الجمعية بالمخالفة لأحكام القانون.

## اليمن
## قتلى وجرحى في مظاهرات الحراك الجنوبي

تجددت المواجهات في محافظات الجنوب بين قوات الأمن ومتظاهري قوى الحراك الجنوبي المطالبين بالانفصال عن اليمن، وجاء أخطرها في ١٨ مارس/آذار، حيث لقي خلالها المواطن "سيف سعيد" مصرعه، وأصيب كل من "علي ناجي الجحافي" و"مثنى الشعبي".

ويخرج أنصار الحراك الجنوبي في محافظات الجنوب أسبوعيا في مظاهرات تضم المئات منهم فيما يُعرف بـ"يوم الأسير الجنوبي"، غير أن السلطات تفرّق المظاهرات بالقوة بدعوى أنها غير مرخصة، ويرفع المشاركون فيها شعارات وأعلاما ولافتات تدعو للانفصال أو فك الارتباط.

وسقط العشرات من النشطاء الجنوبيين بين قتيل وجريح في مظاهرات شهدتها المحافظات الجنوبية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، وبالأخص في العام ٢٠٠٩. وفي حين يحاكم العشرات من نشطاء الحراك الجنوبي أمام المحاكم الخاصة، تتواصل الأعمال العدائية في الجنوب ضد المواطنين القادمين من محافظات الشمال من خلال الاعتداء على ممتلكاتهم.

وتحذر المنظمة العربية لحقوق الإنسان من ازدياد حالة التدهور والانفلات الأمني في الجنوب في ظل تعامل السلطات مع المطالب الجنوبية بالوسائل الأمنية بدلاً من اللجوء للحوار وتلبية المطالب المشروعة لسكان محافظات الجنوب، وخاصة المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ورد

الحقوق والممتلكات التي تم مصادرتها أو الاستيلاء عليها، وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها البلاد على صعيد تسوية النزاع في منطقة صعدة، أو انخراطها المحموم في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن الاحتقان الناتج عن الجمود السياسي والانتكاس على التحول الديمقراطي.

## البحرين
## مجلس النواب يقر قانوناً جديداً للسجون

أقر مجلس النواب في ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠١٠ مشروع قانون مؤسسات الإصلاح والتأهيل، الذي يجيز لجمعيات حقوق الإنسان الأهلية زيارة تلك المراكز للاطلاع على أوضاعها وظروف نزلائها، بإذن مسبق من وزارة الداخلية.

وحسب القانون، يحق للمحبوس احتياطيا الحصول على الزيارة مرة واحدة أسبوعياً، ويسمح بمنع الزيارة عنه لمدة أسبوعين، قابلة للتجديد بأمر من النيابة العامة لمصلحة التحقيق.

وبحسب القانون، يحق للسجين الخلوة الشرعية بزوجته أسبوعيا، كما له إتمام إجراءات زواجه.

ووفقاً للمادة ٦٠، "لا يجوز استخدام القوة في التعامل مع النزلاء إلا في حالات الضرورة، والتي تشمل منع وقوع أعمال العنف، أو محاولات الهرب، أو التغلب على المقاومة أو عدم تنفيذ الأوامر". كما أتاحت المادة ٢٣ إكمال السجين لدراسته الجامعية بالانتساب على حسابه الخاص.

## اليوم العالمي للمياه

نبه "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي للمياه الذي يوافق ٢٢ مارس/آذار من كل عام، أن تناول المياه غير النظيفة يتسبب في وفاة عدد أكبر من الناس مقارنة بجميع أشكال العنف، بما في ذلك الحروب. ودعا إلى حماية أفضل وإدارة مستدامة للمياه التي هي أثمن موارد الأرض. ولا يزال ما يقرب من ١,١ مليار شخص يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة، وضرورة التركيز على رفع مستوى الوعي بنوعية المياه.

ونبه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن طفلا واحداً تحت الخامسة يلاقي منيته كل ٢٠ ثانية من الأمراض المتصلة بالمياه.

ويأتي الاحتفال باليوم العالمي للمياه هذا العام، في ظل تزايد المخاوف من الآثار المحتملة لتغير المناخ، وتأثيرها المباشر على المياه كأهم مورد طبيعي، وخاصة في المنطقة العربية التي تعاني أصلا من الشح المائي، لاعتبارات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية، حيث يأتي أكثر من ٦٥% من مصادر المياه للعالم العربي من خارجه، كما أصبح النزاع على المياه يعد أحد أهم العوامل التي تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي بين الدول المجاورة لأحواض الأنهار.

ووفق دراسة حديثة أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر أوضحت أن العجز المائي قد ارتفع في السنوات الأخيرة، وأن مصر تقع ضمن ١٥ بلداً عربياً يعاني من الفقر المائي، حيث يبلغ نصيب الفرد نحو ٧٠٠ متر مكعب سنوياً من المياه، وهو أقل من المعدل العالمي (١٠٠٠ متر مكعب).

وأظهرت الدراسة احتلال مصر للمرتبة ٥٩ عالمياً في مؤشر جودة المياه. وواجهت الحكومة استجوابات برلمانية حول تردي مياه الشرب واختلاطها بالصرف الصحي، وظهور أمراض.

ويعاني قطاع غزة من أشد حالات الفقر المائي؛ حيث يصل نصيب الفرد إلى أقل من ٣٢٠ متر مكعب سنوياً، حيث تفرض إسرائيل نظاما معقدا من التصاريح التي يتعين على الفلسطينيين الحصول عليها من الجيش الإسرائيلي، وحالت سنوات الاحتلال دون تطوير البنية التحتية ومرافق المياه، وتصل نسبة المياه غير الصالحة للاستهلاك الآدمي إلى ٩٥%، كما يمثل الحصار أداة لمنع دخول المواد اللازمة لصيانة شبكات المياه والصرف.

ويقع الأردن ضمن أفقر عشر دول عالمياً، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد سنوياً ١٥٠ متر مكعب، بينما تعاني سوريا والعراق من تذبذب تركيا من زيادة كمية المياه في نهري دجلة والفرات.

ونبه المؤتمر الخليجي التاسع للمياه إلى التراجع المستمر في حصة الفرد مع تصاعد الاستهلاك بما ينذر بكارثة بيئية، وأن المخاطر تتجاوز مستقبل التنمية إلى تهديد ما تحقق من إنجازات اقتصادية.

وتتطلب الإدارة المثلى للموارد المائية وترشيد الاستهلاك ضرورة وجود بدائل لعمليات تحلية المياه، وتوجيه الاستثمار المحلي إلى هذا المجال، كما أكد على إدخال نظام للزراعة بدون تربة لتوفيرها للمياه والتربة معا، واستنباط أصناف نباتية مقاومة للجفاف والملوحة وموفرة للمياه.

## ليبيا
## المنظمة ترحب بإطلاق سراح سجناء معتقلين

أطلقت السلطات الليبية في ٢٣ مارس/ آذار سراح ٢١٤ معتقلا ينتمون لعناصر جهادية مختلفة من بينهم ثمانون من المعتقلين كانت قد صدرت أحكام بتبرئتهم واستمر احتجازهم وأعلن "سيف الإسلام القذافي" رئيس مؤسسة القذافى أن المفرج عنهم بينهم ١٠٠ عنصر لهم علاقة بالمجموعة الموجودة في العراق، و٣٤ من عناصر الجماعة الإسلامية المقاتلة، بينهم ثلاثة من قياديي الجماعة هم: "عبد الحكيم بلحاج" أمير التنظيم و"سامي السعدي" المسئول الشرعي و"خالد الشريف" القائد العسكري. وإن هذا يجعل عدد السجناء المفرج عنهم نتيجة لجهود مؤسسة القذافي ٧٠٥ سجناء. وقال إن ٤٠٩ سجناء مازالوا في سجن أبو سليم.

وكان "بلحاج" وجه رسالة إلي "سيف الإسلام" يناشده فيها التدخل للإفراج عن المحسوبين قضائيا أو أمنيا على الجماعة، منوها بان كثيرا منهم يعانون أمراضا مزمنة يزيد بقاؤهم في السجن من تفاقمها. وشارك المفرج عنهم في ورشة عمل برعاية "سيف الإسلام القذافي" وبمشاركة "علي الصلابى" و"صالح عبد السلام" ومجموعة من رجال الأمن، لدراسة تجربة مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية في الحوار مع الجماعة الليبية المقاتلة وغيرها من العناصر التي كانت تتبنى العنف أسلوبا في العمل السياسي.

وأكد "محمد العلاقي" أمين عام جمعية حقوق الإنسان أن مطالب الجمعية مستمرة حتى إخلاء السجن من سجناء الضمير، مفترضا بالوقت ذاته عدم استمرار اعتقال الأبرياء والمتحفظ عليهم أمنيا، ومؤكدا أن إعلان النظام الإفراج عن المئات من المعتقلين هو محطة بمنتصف طريق المصالحة الوطنية الشاملة.

واعتبر مراقبون أن الإفراج عن المعتقلين دليل على عدم صحة الذرائع التي سيقت لتسويغ اعتقال المئات ممن برأتهم المحاكم، وأنه لا ضمانة لعدم تكرار انتهاك حرية الإبراء إلا بمحاكمة المسئولين عن هذه الجريمة بتهم إساءة استعمال السلطة وإهانة القضاء .

وإذ ترحب المنظمة العربية لحقوق الإنسان بإطلاق سراح المعتقلين فإنها تجدد مطالبتها بإطلاق سراح المئات من معتقلي الرأي والمعتقلين الصادر أحكام بتبرئتهم، لكي يكتمل الطريق إلى المصالحة الوطنية الشاملة.

## مصر – ليبيا
## المنظمة تستنكر صمت السلطات وتطالبها بإجلاء مصير ٥٥ مواطناً مصريا

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى جماعية من أهالي ٥٥ شابا مصريا انقطعت أخبارهم أثناء رحلتهم للهجرة غير النظامية إلى اليونان منذ ٢٠٠٤/١/٢١، بعد أن جنحت بهم المركب التي كانت تقلهم وتدعى "أبو أسعد الكريم رقم ٤١٠ دمياط" قبالة السواحل الليبية، وبحث عنهم ذووهم في المستشفيات، وأماكن الاحتجاز، والمقابر الليبية، إلى أن تلقوا معلومات تفيد احتجاز الشباب المفقودين وطاقم المركب لدى السلطات الليبية بمؤسسة الإصلاح والتأهيل بالكويفي، وبإفاد الأهالي أحد المحامين إلى ليبيا للاستقصاء، أفاده وكيل النيابة المختص شفاهة بأنه سبق أن أفرج عنهم، وبمتابعة الأهالي الاستقصاء نما إلى علمهم أن أبناءهم محتجزون بسجن"تاجوراء" بمعرفة جهاز الأمن الخارجي، ولم يتم تقديمهم للمحاكمة.

دعت المنظمة سلطات البلدين لإجلاء مصير هؤلاء الصيادين وأرسلت قائمة بأسمائهم للسلطات المختصة في مصر والجماهيرية الليبية لكنها لم تتلق رداً من أي من الطرفين.

وتستنكر المنظمة صمت السلطات في البلدين إزاء الكشف عن مطالبها بإجلاء مصير هؤلاء الصيادين.

## سوريا
## المنظمة تطالب السلطات بالتحقيق في قتل مواطن كردي وجرح آخرين

استنكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الأحداث المؤسفة التي صاحبت احتفال المواطنين الأكراد برأس السنة الكردية بشمال سوريا في ٢١مارس/ آذار الماضي، والتي شهدت مصادمات بين قوات الشرطة والمواطنين، والتي أسفرت عن مقتل مواطن واحد وجرح عدد آخر.

وكان عدد من المواطنين السوريين الأكراد قد تجمعوا بمنطقة المطاحن في مدينة الرقة يوم ٢١ مارس/ آذار عيد النيروز الذي يوافق بداية السنة الكردية.

وقد بدأت المصادمات عقب طلب قوات الأمن من المتجمعين إزالة شعارات

وأعلام كردية وصور "عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل في تركيا. وأبلغ الأكراد أنه لن يسمح برفع إلا العلم السوري وصور الرئيس السوري بشار الأسد.

وحاولت قوات الأمن تفريق المتظاهرين بعد رفضهم الامتثال لأوامرها وقامت عربة إطفاء برش المحتشدين بالماء وبدأت الحشود بقذف قوات الأمن بالحجارة أعقبه إطلاق النار في الهواء من قبل قوات الأمن ثم إطلاق الرصاص الحي مما أسفر عن وفاة "محمد عمر حيدر" وجرح عدد آخر نقلوا لمستشفيات حلب. وتطالب المنظمة السلطات السورية بالتحقيق في استخدام قوات الأمن القوة المفرطة وغير المتناسبة في تفريق المتظاهرين ومراعاة حماية الأرواح والسلامة الجسدية للمواطنين عند فض التظاهرات.

## .. المنظمة تطالب بإطلاق سراح المدونة الشابة "طل الملوحي"

أعربت المنظمة عن قلقها العميق إزاء القبض على المدونة الشابة "طل الملوحي" في ٢٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩ بسبب قصيدة نشرتها على مدونتها، وطالبت المنظمة السلطات بإطلاق سراحها فوراً باعتبارها سجينة رأي، ووفق "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا" فإن جهاز أمن الدولة استدعى "طل دوسر الملوحي" بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٧ على خلفية استجوابها بسبب كتاباتها على مدونتها الخاصة وبعد أيام حضر إلى منزلها عدد من عناصر الجهاز المذكور وأخذوا جهاز الحاسوب الخاص بها وكل ما يتعلق بذلك. واستمر احتجازها منذ ذلك التاريخ، على الرغم من مراجعة أهلها لجهاز أمن الدولة دون معرفة الاتهامات الموجهة لها ومصيرها.

## الولايات المتحدة / العراق
## المنظمة تدين الإجراءات التي يتعرض لها مثنى حارث الضاري

استنكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الإجراءات التي اتخذت بحق الدكتور "مثنى حارث الضاري" بالتنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والأمم المتحدة، بزعم الارتباط بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين في العام ٢٠٠٧.

ويواجه مثنى الضاري بموجب هذه الإجراءات عقوبات أمريكية ودولية على خلفية اتهامه، وتشمل فرض عقوبات مالية من جانب وزارة الخزانة الأمريكية ومنها تجميد ممتلكات الضاري في الولايات المتحدة وحظر الرعايا الأمريكيين من التعامل معه، فضلا عن إدراج اسمه على قائمة الأمم المتحدة للأشخاص والمجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان، التي تفرض عليهما عقوبات بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ الصادر في العام ١٩٩٩. وتندرج تحت الفصل السابع للأمم المتحدة مما يجعله ملزما للدول، وتشمل هذه الإجراءات تجميد أموال وممتلكات ومصادر اقتصادية للأشخاص والجهات المعنية بالإضافة إلى منع دخول أو انتقال الشخص عبر أراضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتتركز الاتهامات الأميركية للضاري الذي كان يشغل منصب المتحدث الرسمي باسم هيئة علماء المسلمين العراقية بالسعي «لإعادة إحياء التمرد وتمويل الجماعات المسلحة في العراق.

وتعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن أسفها لهذه الإجراءات التي تستخدم كأداة لإقصاء مناهضي الاحتلال من الحياة السياسية في العراق.

## قطر
## المنظمة تستنكر حل مجلس إدارة جمعية البلاغ وإحلال مجلس بالتعيين

استنكرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قيام وزير الشئون الاجتماعية بدولة قطر بحل مجلس إدارة جمعية البلاغ.

وكانت جمعية البلاغ التي يترأس مجلس إدارتها الدكتور "يوسف القرضاوى" الداعية الإسلامي المعروف قد شهدت أزمة على خلفية التجاذبات الحاصلة بشأن تعديل السياسة التحريرية لموقع "إسلام أون لاين" الذي تأسس قبل عشرة أعوام، وكان وزير الشئون الاجتماعية قد قرر في ٢٣ مارس/آذار وقف مجلس الإدارة وتعيين مجلس إدارة مؤقت شمل السادة : الدكتور إبراهيم عبد الله الأنصاري، والدكتور حسن راشد الدرهم، ومحمد بدر السادة، وعلى محمد العمادي، وهاشم عبد الرحيم السيد، بالرغم من أن رئيس مجلس الإدارة السابق الشيخ يوسف القرضاوى قد أحال بعضهم للتحقيق أو أوقفهم عن العمل، وتعتبر المنظمة أن قرار وزارة الشئون الاجتماعية يعد تدخلا في شئون الجمعيات الأهلية وينتقص من استقلالها.

## مصر
## التقرير الثالث للجنة الشفافية والنزاهة

أصدرت لجنة الشفافية والنزاهة التابعة لوزارة التنمية الإدارية في ٢٩ مارس/آذار تقريرها الثالث حول "تعزيز جهود الشفافية والنزاهة "، والذي أعاد التأكيد على دور الفساد في الحد من عائد ملموس للتنمية.

نوّه التقرير ببعض الإيجابيات المتحققة على صعيد الشفافية والتي أوجزها في مجريات شغل الوظائف والاهتمام بتعزيز مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص، وإعلان العطاءات والمناقصات الخاصة بالمشتريات، وتعزيز الشفافية عبر النشر الإلكتروني بصدور قرار رئيس الوزراء رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٠.

كما نوّه التقرير بارتفاع كفاءة أداء الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات وشفافيتها من خلال ربط قواعد البيانات القومية، وتبني أجهزة الدولة لآليات التكنولوجيا كوسيلة للنهوض بها لتلبية تطلعات المواطنين للحصول عليها بقدر أكبر من السرعة والكفاءة.

ويتضمن التقرير ٦ مشورات "توصيات"، وفيها جدد التقرير بعض توصيات التقرير الثاني، وعلى رأسها أهمية تدعيم الإطارين التشريعي والمؤسسي من خلال اقتراح مشاريع قوانين جديدة تستجيب للتطورات المجتمعية والدولية في مجال تعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، أو من خلال مراجعة التشريعات القائمة لجعلها أكثر شمولية، ومواءمتها مع متطلبات تعزيز السياسات الرامية إلى الحد من الفساد ومحاربته، وقدم مقترحات لإصدار قانون جديد للعاملين بالدولة "قانون الوظيفة العامة"، وسرعة إصدار قانون لتنظيم" الإفصاح وتداول المعلومات وتنظيم ممارسات تضارب المصالح في مجال العمل العام".

وأوصى التقرير بتطوير نظم تلقي شكاوى المواطنين وحماية الشهود والمبلغين عن المخالفات ووقائع الفساد. وكذا أهمية متابعة بناء مؤشرات وطنية لقياس الفساد من خلال مسبباته والآثار المترتبة عليه.

وفضلاً عن دعم الإطار القانوني للشفافية والنزاهة ومقترحات تفعيل آليات الشكوى، تضمنت التوصيات العمل على تحقيق الكفاءة الإدارية والتطوير المؤسسي وإصلاح الهيكل التنظيمي وتوزيع الاختصاصات وهيكلة المسئوليات وتطوير إدارة الموارد البشرية.

كذلك دعا إلى تعزيز البحوث الميدانية والاهتمام بالبحث العلمي، مع تفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز مجهودات لجنة الشفافية والنزاهة.

واهتم التقرير بتعزيز دور الإعلام في الحد من الفساد ومكافحته، عبر نشر التوعية وتنبيه الرأي العام.

وختم التقرير بدعوة الدولة للاهتمام بتعزيز آليات التعاون على المستوى الدولي. وللاطلاع على التقرير كاملا:

http://www.ad.gov.eg/NR/rdonlyres/2B82B630-61D7-456D-B716CA4BF373F1D9/2250/TIC_3rd_Report_March2010_MO.pdf

## اليمن
## إنذار للمسئولين المتخلفين عن تقديم إقرارات الذمة المالية

أعلنت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن في ٢٧ مارس/آذار أنها أمهلت بشكل أخير ٣٣٧ من كبار المسئولين في المحافظات والمديريات مدة أسبوعين لتقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم، مشيرة إلى أنها ستقوم بإحالة ملفاتهم إلى القضاء إذا ما انقضت هذه المهلة الأخيرة دون استجابتهم، وذلك وفق أحكام القانون.

ووجهت الهيئة رسالة بهذا الشأن إلى نائب رئيس الوزراء وإلى وزير الإدارة المحلية لإبلاغ المسئولين المتخلفين عن تقديم إقراراتهم وتوجيههم إلى ضرورة تقديم إقراراتهم خلال المهلة المقررة، داعية للحيلولة دون انخراط المتخلفين في الانتخابات المحلية المقبلة (مايو/أيار).

وأرفقت الهيئة في رسالتها قائمة بأسماء المتخلفين التي شملت أسماء ٥٦ من وكلاء المحافظات والوكلاء المساعدين، و٨٥ من مدراء عموم المديريات، و٦٧ من أمناء عموم المجالس المحلية، و١٢٩ من رؤساء اللجان في المجالس المحلية، وأعضاء لجان المناقصات على مستوى المحافظات والمديريات. وذلك على الرغم من تسلمهم للاستمارات الخاصة بإقرارات الذمة المالية عبر المندوبين.

كما أعلنت الهيئة أن خمسة من المحافظين وخمسة من السفراء لم يقدموا إقراراتهم بالرغم من إبلاغهم المتكرر، في وقت بدأ فيه عدد من الوزراء وكبار الموظفين تقديم إقراراتهم للمرة الثانية.

## الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان تنتخب هيئتها الإدارية الجديدة

انتخبت الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان في ٢٠١٠/٣/٨ هيئتها الإدارية الجديدة، وجرى توزيع المسئوليات وفقاً لما يلي: المحامي "نعمة جمعة"رئيساً، والمحاميان "مريم عبد الله" وكامل حميد" نائبان للرئيس، كما انتخبت الأستاذة "هيا الميزري" لأمانة السر والمحامية "هيا الصوص" لأمانة المال، والأساتذة "سمير مكاوي" و"رحاب أبو طابع"، و"نسرين خمرة"، و"حسين يونس"، و"هداية شبو"، و"هلا حمزة" و"إبراهيم روغمان" أعضاء.

وفي أعقاب هذه الانتخابات جددت الجمعية عهدها لكافة قوى وهيئات المجتمع المدني والعاملين في مجال حقوق الإنسان على التعاون المشترك لما فيه خدمة قضايا حقوق الإنسان والارتقاء بها.

## المنظمة العربية لحقوق الإنسان تشارك في الندوة الإقليمية حول "إعلان حماية الكرامة الإنسانية"

عقدت يوم ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٠ في الدوحة أعمال الندوة الإقليمية حول وثيقة حماية الكرامة الإنسانية، بتنظيم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر.

وقد شارك في أعمال الندوة خبراء دوليون بارزون أعدوا مسودة وثيقة إعلان حماية الكرامة الإنسانية ,كما حضر الندوة الدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني الأسبق والدكتورة ماري روبنسون المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة سابقا، وعدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، وقد مثل المنظمة في هذه الندوة الأستاذ محمد راضي الباحث بالمنظمة.

ناقشت الندوة المقترحات المقدمة على مسودة إعلان حماية الكرامة الإنسانية التي جاءت بمبادرة من الحكومة السويسرية لتقديم اقتراحات ملموسة في ظل ازدياد انتهاكات حقوق الإنسان وكرامة الملايين من البشر بسبب الحروب والفقر والفساد والقمع، وقد خلصت الندوة بمجموعة من التوصيات التي سترفع للحكومة السويسرية التي سترفعها بدورها إلى الأمم المتحدة.

## .. وتحاور مؤسسي متحف "هولوكست فلسطين"

في مبادرة تستحق التقدير، بادر بعض الشباب العربي بتأسيس "متحف هولوكوست فلسطين " وهو أول متحف إلكتروني لتوثيق الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، ويستخدم المتحف الوسائط المتعددة، سواء من خلال موقع على الإنترنت، أو داخل عالم "سكند لايف" الافتراضي الشهير.

استهدف تأسيس المتحف الإلكتروني تقديم صورة واقعية عن المجازر الإسرائيلية عبر جمع معلومات دقيقة حول الضحايا الفلسطينيين من المدنيين عامة ومن الأطفال خاصة وبناء ذاكرة جمعية تتجاوز التغطية الإخبارية أو التأثر العابر من خلال تقديم قصص الضحايا الأبرياء في محاولة لتكريمهم، وإتاحة الفرصة للزائرين للتواصل التفاعلي مع القائمين على المشروع بل والإسهام في بنائه.

وقد نجح فريق "متحف هولوكست فلسطين" في الذكرى السنوية الأولى للحرب الإسرائيلية على غزة في الانتهاء من توثيق كامل لضحايا الحرب من المدنيين الفلسطينيين وعددهم ٨٠٠ شهيداً بينهم نحو ٣١٨ طفلاً، وتعد هذه هي المرحلة الأولى من التوثيق بالمتحف.

وقد استقبلت المنظمة في مقرها بالقاهرة مؤسسي المتحف، وأجرت حواراً مفصلاً معهم حول سبل دعم هذه المبادرة، ودعت منظمات حقوق الإنسان وتلك العاملة في المجالات الإنسانية لدعم هذا الموقع بما لديها من معلومات موثقة، ودراسات وكتب، وكل ما من شأنه كفالة استمراريته وتحقيقه لأهدافه.

موقع متحف "هولوكوست فلسطين" على الإنترنت: www.palestinianholocaust.net

## .. وتشارك في ورشة عمل نظمها المجلس القومي لحقوق الإنسان لمناقشة إستراتيجية لمناهضة التعذيب في مصر

شاركت المنظمة في ورشة عمل نظمتها وحدة مناهضة التعذيب بالمجلس القومي لحقوق الإنسان بمشاركة المنظمة الدولية لتأهيل ضحايا التعذيب يوم الأول من مارس/آذار ٢٠١٠ لمناقشة إستراتيجيتها لمناهضة التعذيب في مصر.

شارك في الورشة لفيف من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر. وتناولت المناقشات رؤية المجلس القومي لحقوق الإنسان ولجانه المختلفة لقضايا التعذيب في مصر، وكذا رؤية الأطراف المعنية بالقضية من خارج المجلس، وعناصر الخطة التي

أعدتها وحدة مناهضة التعذيب بالمجلس. وقدم المشاركون عدة مقترحات لتعزيز جهود وحدة مناهضة التعذيب في مهمتها الصعبة، ووعد د."سعيد الدفاق" رئيس الوحدة، عضو المجلس القومي بأخذها بعين الاعتبار.

مثل المنظمة في هذه الورشة أ. "محسن عوض" أمين عام المنظمة الذي استعرض تحليل المنظمة لظاهرة التعذيب والجهود الرامية لمكافحته.

## استقالة "عبد الله الدرازي" أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان

قدم الأستاذ "عبدا لله الدرازي" أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان استقالته من الجمعية، وذلك بعد الانتقادات التي تم توجيهها له بعد تصريحه خلال انعقاد مؤتمر إطلاق تقرير التعذيب لمنظمة "هيومان رايتس ووتش" في ٩ مارس/آذار ٢٠١٠ ممتدحا الخطوات الشجاعة لملك البحرين ومشروعه الإصلاحي حيث ألغى قانون أمن الدولة، وأعاد المبعدين وقام بتبييض السجون، كما امتدح الدرازي الحكومة على انفتاحها وارتفاع سقف حرية التعبير إلى حد عقد مؤتمر داخل البحرين يتناول موضوعا حساسا مثل التعذيب، وقال إن مثل هذا المؤتمر كان من المستحيل انعقاده في البحرين قبل ١٠ سنوات،كما أشار الدرازى إلى أن مسئولي أمن وردت أسماؤهم في تقرير "هيومن رايتس ووتش" لا علاقة لهم بالتعذيب.

أدت هذه التصريحات إلى توجيه نقد شديد إلى الدرازى وذلك للخلط بين عمله كحقوقي وتوليه منصب قيادي في الجمعية السياسية.

وأكد الدرازى أنه استقال بمحض إرادته من الجمعية البحرينية، وأن أحدا لم يضغط عليه لأجل الاستقالة، نافيا الشائعات التي تحدثت عن تلقيه عروضا للحصول على مناصب في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتولى "عيسى الغائب" عضو مجلس إدارة الجمعية مهام الأمين العام لحين انتخاب أمين عام جديد، وحول رؤية الجمعية لتقرير هيومن رايتس وتش أجاب الغائب نعم هناك تعذيب منهجي موثق في البحرين.

## .. وتشارك في مؤتمر الإصلاح العربي السابع

نظم منتدى الإصلاح العربي بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ورابطة المرأة العربية ومجلس الأعمال العربي ومنتدى البحوث الاقتصادية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في الفترة من ١-٣ مارس/آذار ٢٠١٠ المؤتمر السابع للإصلاح العربي تحت عنوان "عالم يتشكل من جديد ... أين دور العرب؟!" بمكتبة الإسكندرية، افتتح أعمال المؤتمر د."إسماعيل سراج الدين" رئيس المكتبة، ومثل المنظمة وفد من أ."معتز بالله عثمان" وأ."إسلام أبو العينين" الباحثين بالأمانة العامة، وبعض أعضاء المنظمة.

شارك في أعمال المؤتمر ممثلون من ١٨ دولة عربية من منظمات المجتمع المدني والحكوميين بالإضافة إلي مجموعة من الخبراء بغرض تبادل الآراء.

وناقش المؤتمر قضايا الوضع الإقليمي العربي وحالة العلاقات العربية وتأثير العلاقات الإقليمية على حالة الحوار الداخلي ودور الإعلام العربي في الخلافات العربية العربية، والتغيرات المناخية بعد مؤتمر كوبنهاجن والسياسيات العربية وموقف المنظمات غير الحكومية والإعلام، والثورة الرقمية ومستقبل اللغة العربية في ظل "الرقمنة"، وحقوق الملكية الفكرية في ظل "الرقمنة".

## ..وتشارك في الملتقى السابع للجمعيات الأهلية

شاركت المنظمة في الملتقى السابع للجمعيات الأهلية الذي عقده المجلس القومي لحقوق الإنسان في مدينة العريش في الفترة من ٢٣ – ٢٤ مارس/آذار ٢٠١٠. افتتح أعمال المؤتمر كل من د."بطرس غالى" رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان واللواء."مراد موافي" محافظ شمال سيناء، وشارك في أعماله عدد من منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية ومثل المنظمة أ."إسلام أبو العينين" الباحث بالأمانة العامة.

وأكد المشاركون في البيان الختامي للمؤتمر على أهمية الملتقى والأفكار التي طرحت، وعلى دور المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي يعد حلقة الوصل بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، وعلى استمرار التعاون بين المجلس وكافة الجمعيات الأهلية، وأن الحرية لا تتنافى إطلاقاً مع مقومات الأمن القومي، حيث يوجد العديد من الضوابط التي تطبق على الجميع وتكون في مصلحة مصر.

وطالب المشاركون المجلس باستمرار دعم عمل الجمعيات الأهلية في المرحلة القادمة. وأهمية تدخله لدى الجهات المعنية للاستماع لرؤى الجمعيات حول التعديلات

الجاري إدخالها على القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ للجمعيات الأهلية لتباشر دورها بشكل أكثر حرية في عملية الإصلاح. والسعي لإدخال تعديلات على قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ لضمان أداء نقابي يمكّن النقابات من القيام بدورها في خدمة أعضائها، ومشاركة أطراف المجتمع المدني فيما يجري من تعديلات على بعض التشريعات بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مصر.

## .. وتشارك في منتدى الدوحة التأسيسي لمكافحة الإتجار بالبشر

شاركت المنظمة في أعمال منتدى الدوحة التأسيسي الذي اختص بإعلان "المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية في مجال مكافحة الإتجار بالبشر" والذي نظمته المؤسسة القطرية لمكافحة الإتجار بالبشر في الدوحة يومي ٢٢ و٢٣ مارس/ آذار بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، وبمشاركة نحو ٥٠٠ شخصية يمثلون وزارات ومؤسسات حكومية ووطنية وغير حكومية معنية بحقوق الإنسان ومنظمات اليونيسيف واليونيسكو والهجرة الدولية والعمل الدولية والصحة العالمية والمفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي والانتربول واليوروبول والخبراء وعدد من نجوم الفن والإعلام العرب، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، واللجان الوطنية المعنية بالظاهرة.

عقد المنتدى برعاية الشيخة "موزة بنت ناصر المسند" حرم أمير دولة قطر، والتي أنابت وزير العدل القطري لإلقاء كلمتها في الجلسة الافتتاحية، التي شارك فيها المستشار "محمد رضوان بن خضراء" مدير الإدارة القانونية بالجامعة العربية وكلمة باسم الدكتور "محمد عبد العزيز" المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات. كما تضمن الافتتاح عرضاً تجسيديا للظاهرة وعروض أفلام وثائقية، وست جلسات عمل ضمت العديد من الخبراء العرب والأجانب الذين تناولوا أبعاد الظاهرة والخبرات والتجارب وسبل المكافحة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، كما تضمنت ندوة للفنانين والإعلاميين أقيمت على هامش أعمال المنتدى لتعزيز تصدي الإعلام والدراما للظاهرة عربياً، ومثّل المنظمة في أعمال المنتدى الأستاذ "علاء شلبي" كبير الباحثين بالمنظمة.

وقد صدر عن المنتدى إعلان الدوحة التأسيسي الذي شمل عددًا من التوصيات الهامة (انظر باب تقارير عربية ودولية صـ٣)

شارك في تحرير هذا العدد :
أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. ممدوح سالم
أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي
الإخراج الفني : أ. سامي زكريا

## المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

**الأمين العام** : أ.محسن عوض
**رئيس مجلس الأمناء** : د.أمين مكي مدني
**نائب الرئيس** : د.سهام الفريح
**المقر الرئيس** : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.
**ت** : ٢٤١٨١٣٩٦
**فاكس**: ٢٤١٨٥٣٤٦
**بريد إلكتروني**:
aohr@link.net
**موقع الإنترنت** :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

**الاشتراكات السنوية للعضوية :**
داخل مصر ١٥٠ جنيهاً مصرياً.
خارج مصر ١٥٠ دولاراً .
تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت. حساب جاري ٥٨١٨٣٥.
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835.